وزارة المالية والاقتصاد الوطني

Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي
لمملكة البحرين

الربع الأول 2021

صدر في يونيو 2021

نبذة عامة

نمو اقتصادي بالأسعار الجارية مدعوم بانتعاش القطاع النفطي

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 6

يضم التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين للربع الأول من عام 2021 النتائج الأولية للحسابات القومية للربع الأول، وملخص أداء عدد من المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى أهم الإنجازات على صعيد مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية وتقارير التنافسية.

- **نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) للربع الأول من عام 2021 بنسبة 1.5% على أساس فصلي وبنسبة 0.3% على أساس سنوي.** مدعوماً بنمو القطاع النفطي بنسبة 29.3% مقارنة بالربع الرابع من عام 2020 وبنسبة 16% مقارنة بالربع الأول من عام 2020، نتيجة ارتفاع إجمالي انتاج النفط من حقلي أبو سعفة والبحرين وتحسن أسعار النفط العالمية. من جهة أخرى، تراجع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 1.9% على أساس فصلي وبنسبة 1.8% على أساس سنوي.

- **شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) استقراراً خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع الذي سبقه، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.1%، فيما تراجع بنسبة 2.1% مقارنة بالربع المقابل من عام 2020.** وبينما نما القطاع النفطي بنسبة 2.4% على أساس فصلي وبنسبة 2% على أساس سنوي، عكست النتائج الاقتصادية للقطاعات غير النفطية تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث سجل القطاع غير النفطي تراجعاً حقيقياً بنسبة 0.6% عن مستوياته في الربع الرابع من عام 2020 وبنسبة 3.0% عن مستوياته في الربع الأول من عام 2020.

- **عكست نتائج أداء عدد من القطاعات غير النفطية خلال الربع الأول من عام 2021 الجهود الوطنية للتصدي للجائحة**، واستمرار وتيرة التعافي الاقتصادي لعدد من القطاعات مع استمرار برامج الدعم للقطاعات الأكثر تأثراً ضمن الحزمة المالية والاقتصادية، وجهود الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقرارات الانفتاح التدريجي للأنشطة التجارية. وتصدر قطاع المواصلات والاتصالات قائمة القطاعات التي سجلت تعافي خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع الرابع من عام 2020، مسجلاً نمواً بنسبة 6.5% بالأسعار الجارية وبنسبة 8.2% بالأسعار الثابتة. من جهة أخرى، لا يزال قطاع الفنادق والمطاعم الأكثر تضرراً على أساس سنوي جراء تداعيات الجائحة.

- **تماشياً مع التوقعات العالمية، أعلنت عدة دول متقدمة ونامية عن نمو اقتصادها خلال الربع الأول من عام 2021، مع إطلاق حملات توفير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19).** وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6% في عام 2021 ومن ثم بنسبة 4.4% في عام 2022. وأشار التقرير إلى القدر الكبير من عدم اليقين مع استمرار الجائحة، إلا أن سياسات الدول الكبرى في الاستمرار بتقديم الدعم المالي الإضافي، والجهود لتحقيق نجاحات أكبر من ناحية توفير اللقاحات خلال النصف الثاني من عام 2021 قد حسّن من توقعات النمو للعام.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2019	2020 *بيانات أولية*	2021 *توقعات*	2022 *توقعات*
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.1	%5.1-	%3.1	%3.1
القطاع غير النفطي	%2.1	%6.2-	%3.8	%3.7
القطاع النفطي	%2.2	%0.1-	%0.0	%0.0
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%2.3	%10.2-	12.0%	%4.2
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك	%1.0	%2.3-	1.5%	%2.0
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.1-	%9.3-	%2.4-	%4.0-
خام النفط (دولار الأمريكي للبرميل)	64.0	41.7	65.2	60.5

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 6

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

تتسم توقعات النمو بالتفاؤل بشأن انتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2021 في ضوء النتائج المحققة لتوفير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19) وبدء حملات التلقيح في مختلف دول العالم خلال الربع الأول من عام 2021. وبحسب تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الأخير الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 2021، من المتوقع أن يبلغ نمو الاقتصاد العالمي نسبة 6% في عام 2021 ونسبة 4.4% في عام 2022، مع التوقع أن تشهد معظم الاقتصادات انتعاشاً قوياً خلال العام. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك شكوك حول التوقعات والتي تعتمد بشكل كبير على الاستمرار في تحقيق التقدم في التعامل مع الأزمة الصحية، بما في ذلك التعامل مع مدى تخفيف سلالات الفيروس الجديدة من فاعلية اللقاحات. وعلى صعيد الاقتصادات العربية، فقد أعلن صندوق النقد العربي من خلال تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الصادر في شهر أبريل 2021 عن توقعه بنمو الاقتصادات العربية بنسبة 2.8% في عام 2021 وبنسبة 3.6% في عام 2022 في ظل التعافي المرتقب للاقتصاد العالمي، واستمرار السياسات المالية والاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي بلغ 6.4% في الربع الأول من عام 2021، مع الاستمرار في دفع المساعدات الحكومية من دعم مالي مباشر وتمديد إعانات البطالة وإعفاءات ضريبية وقروض للأسر والمؤسسات التجارية ضمن الحزمة التحفيزية الاقتصادية بقيمة 1.9 تريليون دولار أمريكي. واستمر اقتصاد الصين في النمو بنسبة قياسية بلغت 18.3% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2021، ومن أبرز الدوافع الرئيسية وراء النمو هو انتعاش قطاع الصناعة والارتفاع الكبير في حجم الصادرات إلى أوروبا والولايات المتحدة، وزيادة مبيعات التجزئة عبر الإنترنت للسلع الاستهلاكية. وفي منطقة اليورو، تظهر البيانات الأولية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسمياً في الربع الأول من عام 2021 بنسبة 0.6% وبنسبة 0.4% في الاتحاد الأوروبي، مقارنةً بالربع السابق، وبالمقارنة مع الربع نفسه من العام السابق، انخفض الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسمياً بنسبة 1.8% في منطقة اليورو وبنسبة 1.7% في الاتحاد الأوروبي، مع استمرار تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتفاوت الجهود في توفير اللقاحات ضد الفيروس.

شهد الربع الأول من العام الحالي تحسناً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية، حيث رفعت منظمة "أوبك" توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بحوالي 5.95 مليون برميل يومياً في 2021 بما يعادل 6.6%، وذلك نتيجة الجهود العالمية في السيطرة على الجائحة واستئناف الأنشطة الاقتصادية. وقد يدفع استمرار التعافي الاقتصادي منظمة أوبك وحلفاءها، في إطار مجموعة أوبك+، إلى التراجع عن فرض المزيد من قرارات تخفيض إنتاج النفط التي تبنتها المجموعة في العام الماضي.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

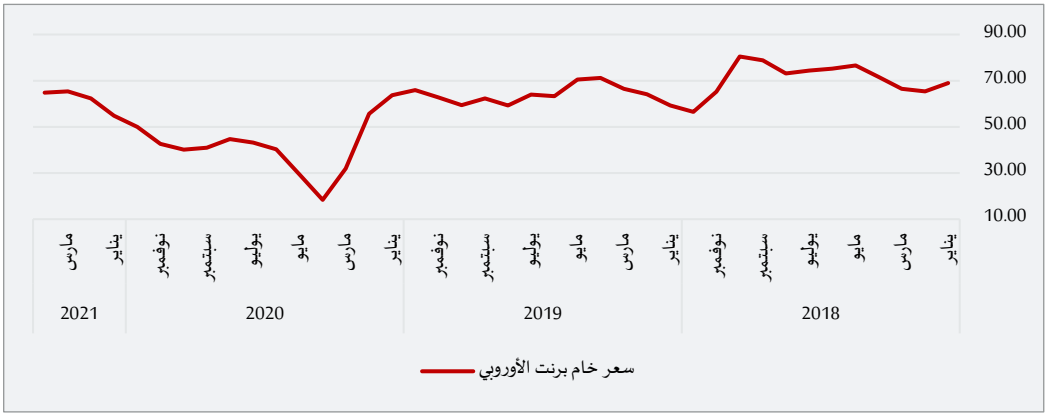

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 3.0% في الربع الاول من العام 2021 مقارنةً بالربع الاول من العام السابق، ويرجع ذلك إلى انخفاض نمو القطاع النفطي بنسبة 11.7% بينما شهد القطاع غير النفطي نمواً إيجابياً بنسبة 2.9% مدعوماً بنمو القطاع الخاص بنسبة 4.4%، مقابل تراجع القطاع الحكومي بنسبة 0.4%. وأما بالنسبة لمعدلات نمو الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، فبلغ النمو الاقتصادي مستوياته الأعلى في نشاط تكرير الزيت بزيادة قدرها 21.1%، يليه أنشطة الصناعات التحويلية ما عدا تكرير الزيت بمعدل نمو قدره 9.8%، والأنشطة العقارية بنسبة 6.6%. أما بقية دول الخليج العربية الشقيقة فلم تعلن نتائج النمو الاقتصادي للربع الأول من عام 2021 حتى وقت نشر هذا التقرير.

المحتويات
نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 6

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية تقريرها بشأن الحسابات القومية الأولية للربع الأول من العام 2021، وتشير النتائج الأولية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) إلى نمو اقتصاد المملكة بنسبة 0.3% على أساس سنوي و1.5% على أساس فصلي، بينما تعكس النتائج الأولية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) إلى تراجع أداء الاقتصاد بنسبة 2.1% خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع نفسه من عام 2020، مع استقراره على أساس فصلي مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.1% مقارنة بالربع الرابع من عام 2020. وفيما شهد القطاع النفطي انتعاشاً ملحوظة خلال الربع الأول من العام، تفاوت أداء القطاعات غير النفطية نتيجة تداعيات الجائحة والتي بدأ تأثيرها على حركة النشاط الاقتصادي في المملكة مع نهاية الربع الأول من العام الماضي.

وبعد مرور عام على الجائحة عكس أداء الاقتصاد خلال الربع الأول من عام 2021 الجهود الوطنية للتصدي للجائحة، واستمرار وتيرة التعافي الاقتصادي مع استمرار برامج الدعم للقطاعات الأكثر تأثراً ضمن الحزمة المالية والاقتصادية، وجهود الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقرارات الانفتاح التدريجي للأنشطة التجارية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

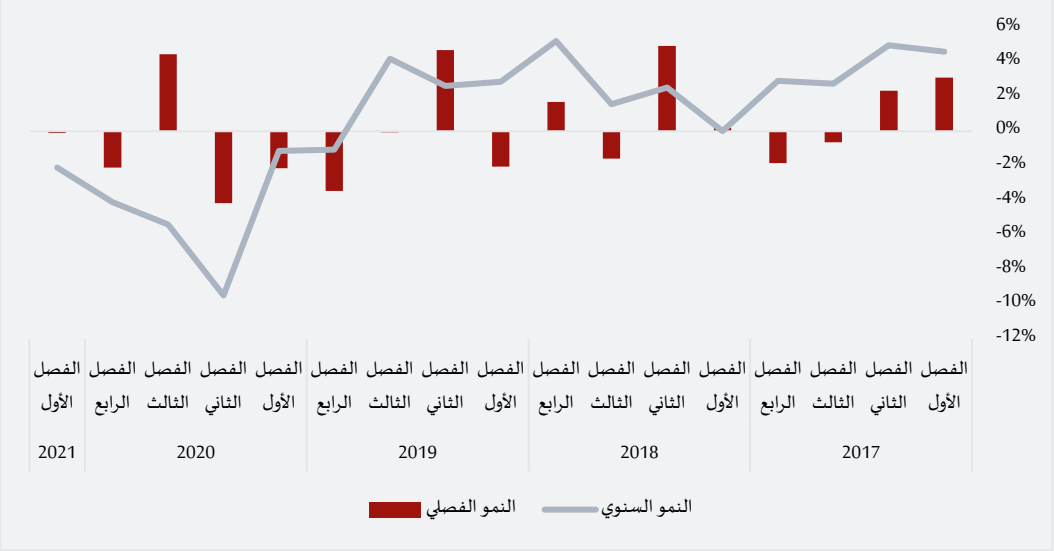

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

عكس أداء القطاع غير النفطي تأثير التداعيات المستمرة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال الربع الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2020. وتراجع النمو الاسمي بنسبة 1.8% على أساس سنوي وبنسبة 1.9% على أساس فصلي، فيما تراجع النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي بنسبة 3% على أساس سنوي وبنسبة طفيفة بلغت 0.6% على أساس فصلي.

وبالنسبة لأداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية، فتصدَّر قطاع المشروعات المالية النمو الاسمي على أساس سنوي محققاً نمواً بنسبة 9.4% مقارنة بالربع الأول من عام 2020، كما تصدر قائمة القطاعات الأكثر نمواً بالأسعار الثابتة مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 7.6%. وبحسب البيانات الشهرية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ارتفع مؤشر عرض النقد (ن3) بنسبة 1.5%، كما ارتفع كل من مستوى القروض والتسهيلات من مصارف التجزئة بنسبة 4.3%، والودائع من غير المصارف بنسبة 1.4%، وهو ما يعكس الدور الذي لعبته الحزمة المالية والاقتصادية في تعزيز مستوى السيولة في الأسواق المحلية.

أما قطاع الصناعات التحويلية فقد نما على أساس أسمي بنسبة 7.5% مقارنة بالربع الأول من عام 2020، مدعوماً بتحسن أسعار الألمنيوم في الأسواق العالمية خلال الـ12 أشهر الماضية، فيما تراجع نموه بالأسعار الثابتة بنسبة 1.9% على أساس سنوي متأثراً بانخفاض معدل إنتاج عدد من الشركات الكبرى منها مصفاة شركة نفط البحرين "بابكو" بنسبة 4.3%، وشركة ألبا بنسبة 1.7%، وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات "جيبك" بنسبة 4.9% وشركة غاز البحرين الوطنية "بناغاز" بنسبة 9.9%.

وشهد قطاع الخدمات الحكومية نمواً سنوياً بالأسعار الجارية بنسبة 1.7% وبالأسعار الثابتة بنسبة 3.1%، مع الاستمرار في تنفيذ مبادرات الحزمة المالية والاقتصادية المختلفة.

وسجل قطاع المواصلات والاتصالات النمو الأعلى خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع الرابع من عام 2020 بالأسعار الجارية بنسبة 6.5% وبالأسعار الثابتة بنسبة 8.2%، نتيجة تحسن النتائج المالية للشركات الكبرى العاملة في القطاع وبالأخص شركات الاتصالات. فيما لا يزال أداء القطاع متخلفاً عن مستوياته السابقة مقارنة بالربع الأول من العام الماضي نتيجة تأثر حركة النقل والسفر، وهو ما تشهد عليه احصائيات حركة بعور الشاحنات على جسر الملك فهد، حيث تراجع عدد الشاحنات الواردة على أساس سنوي بنسبة 9.4% بالإضافة إلى عدد الشاحنات الصادرة بنسبة 11% مقارنةً بالربع المقابل من عام 2020.

ومن ناحية أداء الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاعات غير النفطية الأخرى، فتراجع أداء قطاع البناء والتشييد بنسبة 0.6% على أساس فصلي و10.3% على أساس سنوي، كما تراجع أداء قطاع التجارة بنسبة 0.7% على أساس فصلي و6.4% على أساس سنوي. على الرغم من ذلك لوحظ ارتفاع عدد السجلات التجارية الجديدة الصادرة خلال الربع والتي تجاوزت بمجملها للأفراد والشركات عددها خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 8.6%.

ولا يزال قطاع الفنادق والمطاعم الأكثر تأثراً من تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بالأسعار الجارية والثابتة والتي تقاربت في نسبتها. حيث تبين تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاع بنسبة 2.5% على أساس فصلي، وبنسبة 20.4% على أساس سنوي. وعلى الرغم من تراجع أعداد المسافرين بشكل ملحوظ على

أساس سنوي، إلا أن عددهم مستمر في الارتفاع على أساس فصلي مع خفض القيود تدريجياً على حركة السفر، كما ارتفعت نسبة إشغال الفنادق على أساس فصلي، بنسبة 43.5% في فنادق 4 نجوم وبنسبة 6.9% في فنادق 5 نجوم.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على أساس فصلي حسب القطاع

السنة	2020				2021
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
النفط الخام والغاز الطبيعي	-28.5%	-22.9%	-30.4%	48.1%	-12.9%	29.3%
الصناعات التحويلية	-7.6%	-10.5%	-3.2%	10.5%	5.3%	-4.5%
الكهرباء والماء	10.8%	5.7%	6.3%	3.0%	-2.6%	-6.4%
البناء والتشييد	-9.5%	-1.2%	-15.6%	5.5%	1.3%	-0.6%
التجارة	-5.8%	-1.8%	-8.3%	0.0%	2.9%	-0.7%
الفنادق والمطاعم	-43.2%	-30.4%	-44.1%	64.5%	-13.5%	-2.0%
المواصلات والاتصالات	-30.2%	-10.0%	-41.2%	21.5%	10.0%	6.5%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	-12.8%	-4.9%	-16.7%	0.8%	2.4%	3.8%
الأنشطة العقارية	-6.4%	-4.2%	-3.7%	-0.2%	1.4%	0.7%
المشروعات المالية	6.6%	-2.0%	-0.4%	23.4%	-6.6%	-4.7%
الخدمات الحكومية	-0.5%	10.5%	7.2%	-15.0%	13.1%	-1.2%
أخرى	-8.8%	41.9%	-25.8%	-8.2%	27.6%	-3.3%
الناتج المحلي الاجمالي	**-10.2%**	**-4.8%**	**-11.6%**	**10.2%**	**1.5%**	**1.5%**
الناتج المحلي غير النفطي	-7.2%	-1.8%	-9.1%	6.4%	3.5%	-1.9%

وبلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نسبة 82.9% في الربع الأول من عام 2021، تصدرها قطاع المشروعات المالية والصناعات التحويلية بنسبة مساهمة بلغت 17.9% لكل منهما، تلاهما قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 13.3%، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي حوالي 13.6%.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

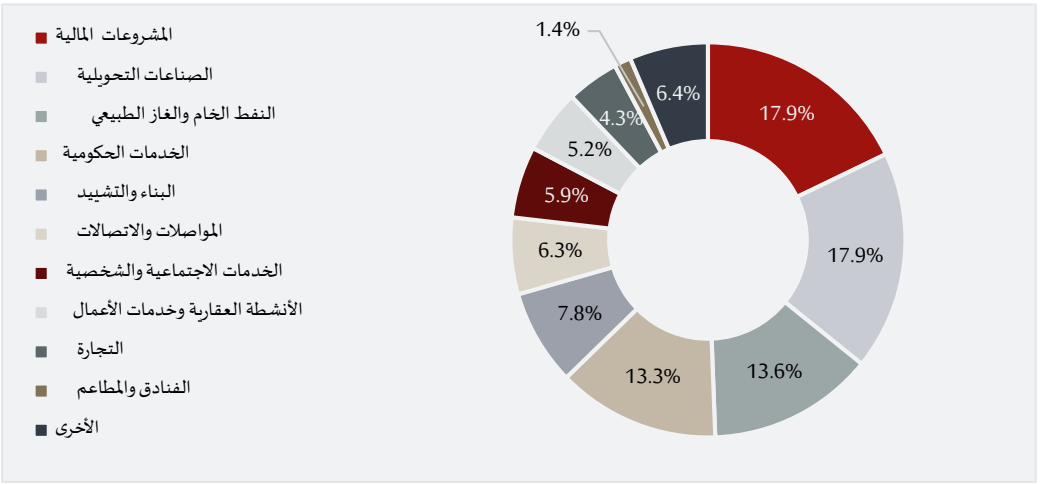

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس فصلي حسب القطاع

السنة	2020				2021
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
النفط الخام والغاز الطبيعي	-0.1%	-8.3%	12.7%	1.7%	-13.0%	2.4%
الصناعات التحويلية	-5.7%	-8.3%	-3.2%	4.2%	-1.8%	-0.9%
الكهرباء والماء	33.6%	31.7%	5.4%	0.9%	-4.9%	-5.9%
البناء والتشييد	-0.9%	-1.0%	-0.7%	0.3%	-0.8%	0.3%
التجارة	-7.2%	-3.2%	-8.4%	-0.1%	2.0%	0.4%
الفنادق والمطاعم	-43.5%	-31.7%	-44.8%	71.1%	-13.6%	-2.5%
المواصلات والاتصالات	-32.0%	-10.0%	-42.6%	22.4%	9.4%	8.2%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	-13.1%	-4.9%	-15.1%	-0.8%	1.7%	1.6%
الأنشطة العقارية	-6.9%	-6.4%	-3.9%	0.4%	1.7%	0.9%
المشروعات المالية	6.1%	-2.4%	-1.0%	24.0%	-7.4%	-5.5%
الخدمات الحكومية	0.0%	11.8%	9.3%	-12.4%	5.3%	2.4%
أخرى	-9.4%	49.2%	-26.5%	-9.7%	30.1%	-3.2%
الناتج المحلي الاجمالي	**-5.1%**	**-2.1%**	**-4.2%**	**-4.4%**	**-2.1%**	**-0.1%**
الناتج المحلي غير النفطي	%7.0-	%1.6-	%7.6-	%1.3	%3.3	-0.6%

وبلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 82.1% في الربع الأول من عام 2021، تصدرها قطاع المشروعات المالية بمساهمة بلغت 17.8%، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 14.2%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 13.2%، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي حوالي 17.9%.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

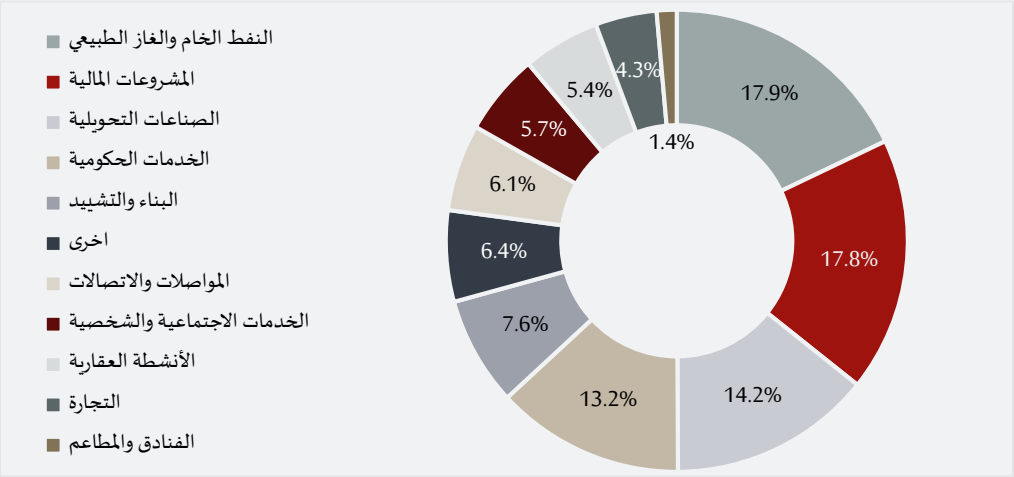

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

شهد القطاع النفطي انتعاشاً خلال الربع الأول من عام 2021 مسجلاً نمواً أسمياً بلغ 16% على أساس سنوي و29.3% على أساس فصلي، ونمواً حقيقياً بنسبة 2% على أساس سنوي و2.4% على أساس فصلي. ويعزو ذلك إلى التحسن الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة حيث ارتفع متوسط سعر برنت للنفط الخام من 50.4 دولار أمريكي للبرميل في الربع الأول من عام 2020 إلى 60.8 دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2021، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط إنتاج النفط الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2021 إلى حوالي 188,433 برميل يومياً، بزيادة بنسبة 4% على أساس سنوي وبنسبة 3.7% على أساس فصلي.

وارتفع متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة بنسبة 4.6% على أساس سنوي وبنسبة 4.4% على أساس فصلي ليصل إلى حوالي 144,238 برميل يومياً، كما ارتفع متوسط إنتاج النفط من حقل البحرين البري بنسبة 1.9% على أساس سنوي وبنسبة 1.3% على أساس فصلي ليصل إلى حوالي 44,195 برميل يومياً.

وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب في الربع الأول حوالي 210,443 مليون قدم مكعب، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.2% عن الرقم المسجل في نفس الوقت من العام الماضي وانخفاض بنسبة 0.9% عن الربع السابق.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

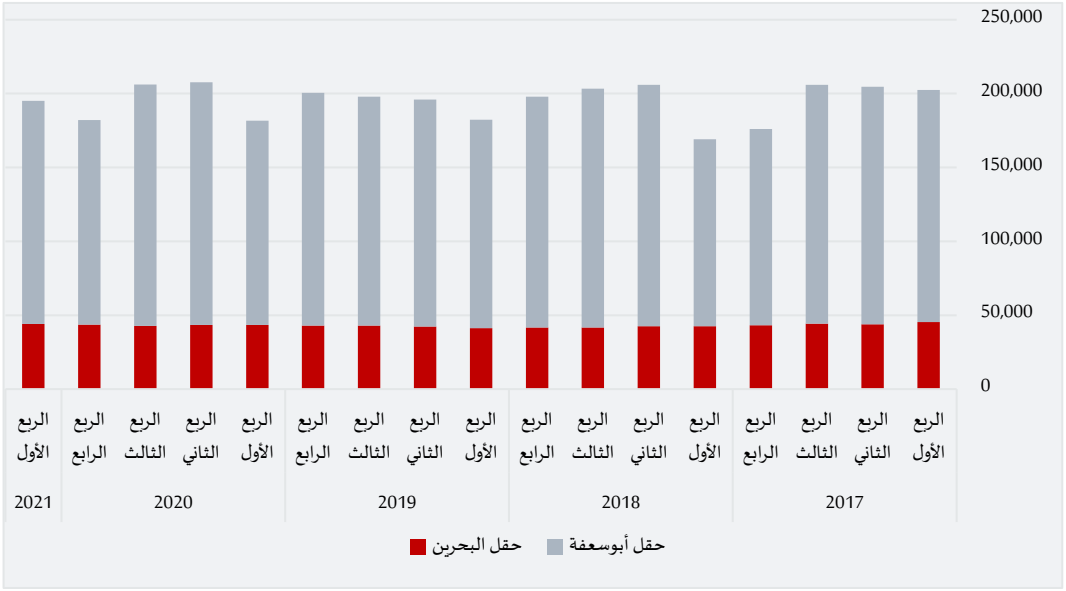

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

ولا زال القطاع يشهد تنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية ذات الأولوية وأهمها مشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) والذي بلغت نسبة الإنجاز فيه حوالي 70% حتى الآن، ومن المخطط الانتهاء من المشروع خلال الربع الرابع من عام 2022. إضافة لذلك وقعت الهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين في شهر يناير 2021 مذكرة تفاهم مع شركة "إيني ريوبند" البيئية" بهدف تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين من خلال تحديد مجموعة من المبادرات الرامية لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة التربة ومدافن النفايات وتعزيز الاستفادة منه، وبما يعزز تقدم المملكة والقطاع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030..

المشاريع التنموية

وفقاً لإحصائيات مجلس المناقصات والمزايدات، تم خلال الربع الأول من العام 2021 ترسية 528 مناقصة ومزايدة بقيمة 606.9 مليون دينار، تصدّر فيها قطاع النفط والغاز قائمة الترسيّات من حيث قيمة المناقصات المرساة بإجمالي يقدر بـ 289.2 مليون دينار، يليه قطاع الطيران بقيمة تقدر بـ 144مليون دينار.

شهدت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الأول من عام 2021 مع ترسية مشاريع بقيمة 0.5 مليار دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 5.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 9.6% عما كانت عليه في نهاية العام 2020، من أصل حوالي 7.4 مليار دولار أمريكي تم تخصيصها ضمن خطة البرنامج منذ إطلاقه. وضمت المشاريع التي تمت ترسيتها عدداً من مشاريع الكهرباء والماء المندرجة تحت مظلة الصندوق السعودي للتنمية كمشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 220 و66 كيلوفولت في المدينة الشمالية وشرق الحد والمحافظة الجنوبية واللوزي، بالإضافة إلى ترسية عقود لمشاريع إسكان مدينة سلمان وشرق الحد الممولين من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وعقود لبناء وصيانة شقق سكنية اجتماعية بمدينة سلمان ضمن منحة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

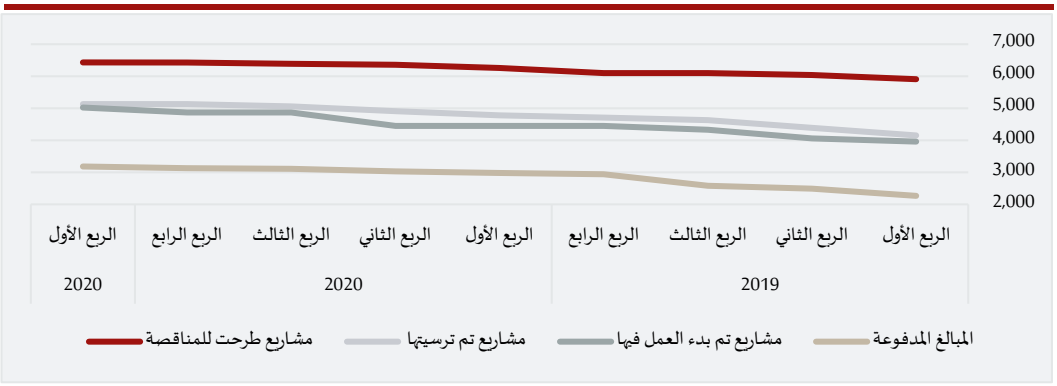

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن أبرز مستجدات المشاريع التنموية الأخرى:

- طرحت حلبة البحرين الدولية بالشراكة مع هيئة الطاقة المستدامة مناقصة عامة دولية لبناء حقل للطاقة الشمسية في حلبة البحرين الدولية، وذلك لبناء حقل للطاقة الشمسية بسعة لا تقل عن 3 ميجا وات، يتم تركيبها كمظلات لمواقف السيارات في حلبة البحرين الدولية ولمدة 20 عاماً.
- تم الإعلان عن حزمة مشاريع بيئية متعلقة بخليج توبلي تهدف إلى تحسين حركة تدوير المياه في الخليج وتنظيفه، وتضم مشروع تطوير وتوسعة جسر المعبر المائي بالعامير، وتوسعة قناة المعامير، بالإضافة لتطوير الجسر البحري جنوب قرية المعامير «جسر ألبا».
- انتهاء مرحلة الدفن وتسوية الأراضي بمشروع مدينة شرق سترة إيذاناً بالبدء بإنشاء البنية التحتية والقيام بالأعمال الإنشائية للوحدات السكنية بالمدينة، وبدأ العمل في المشروع في ديسمبر 2020.

التبادل التجاري

وفقاً للبيانات الشهرية للتجارة الخارجية التي تصدرها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، شهد الربع الأول من العام 2021 تحسناً في أداء التجارة الخارجية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والتي شهدت توقفاً جزئية لحركة التجارة الدولية جراء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية خلال الربع الأول من العام 2021 حوالي 869.5 مليون دينار، مسجلةً زيادة بنسبة 7% مقارنة بالربع ذاته من العام 2020، إذ ارتفعت قيمة الصادرات وطنية المنشأ بنسبة 18.0% لتبلغ 684.3 مليون دينار، شكلت مجموعة المعادن العادية ومصنوعاتها ما يقارب نصفها بنسبة نمو سنوية بلغت 16.4%.

من جهة أخرى، بلغ إجمالي قيمة الواردات التجارية الغير النفطية حوالي 1,312 مليون دينار، بما يمثل نمو قدره 3.1% على أساس سنوي، كما حققت مجموعة المنتجات المعدنية أعلى معدل نمو من إجمالي الواردات بنسبة 63.0%. وأدت نتائج حركة التبادل التجاري خلال هذه الفترة إلى تحسن الميزان التجاري غير النفطي، حيث انخفضت فجوة العجز التجاري بنسبة 3.8% مع نهاية الربع الأول من العام 2021.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)

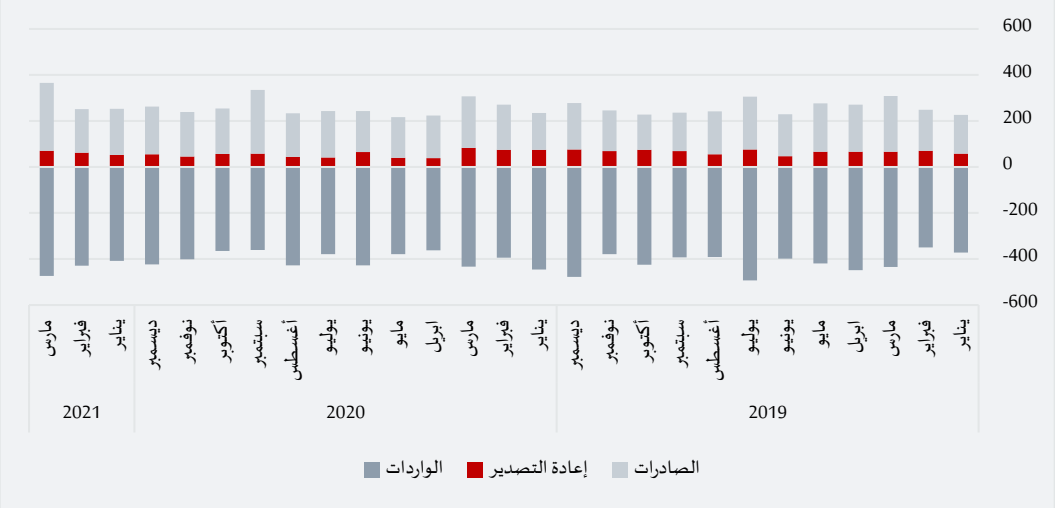

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الأول من عام 2021:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات
المملكة العربية السعودية	%22.4	البرازيل	%13.4
الإمارات العربية المتحدة	%11.2	جمهورية الصين الشعبية	%12.4
الولايات المتحدة الأمريكية	%10.4	الولايات المتحدة الأمريكية	%7.8
جمهورية مصر العربية	%9.1	المملكة العربية السعودية	%7.2
سلطنة عمان	%8.1	أستراليا	%6.9

معدلات التضخم

شهد مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً خلال الربع الأول من العام 2021 مقارنة بالعام السابق بنسبة 2.6%. وشهد الربع الأول من العام 2021 تبايناً بسيطاً في معدل التضخم حيث تراجعت مؤشرات أسعار المستهلك في مطلع العام الحالي بنسبة 2.7% و3% في شهري يناير وفبراير لتعاود الارتفاع بنسبة 2% في شهر مارس 2021.، ما يعكس غياب الضغوط التضخمية نتيجة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19).

وتعتبر أسعار "مجموعات الغذاء" الأعلى في نسبة التضخم خلال الربع الأول من هذا العام، حيث بلغت 0.5% مقارنة بالربع ذاته من العام 2020؛ ويعود ذلك لارتفاع الطلب على المواد الغذائية الأساسية لا سيما الأسماك والمأكولات البحرية واللحوم بنسبة 4.3% و3.7% على التوالي. وما زالت بعض القطاعات الأكثر تأثراً جراء الجائحة تسجل تراجعاً في الأسعار، حيث سجلت مجموعة "الترفيه والثقافة" أكبر انخفاض في الأسعار بنسبة 25.8% خلال الربع الأول 2021، واحتلت مجموعة "المطاعم والفنادق" المركز الثاني في الانخفاض بنسبة 8.4%، تليها مجموعة "الملابس والأحذية" والتي انخفضت أسعارها خلال الربع الأول بنسبة 6.5%. في حين استقر النمو في معدلات التضخم في أسعار مجموعة "المفروشات ومعدات الصيانة المنزلية الروتينية" و"الاتصالات" خلال الربع الأول من العام الحالي على أساس فصلي. أما مجموعتيَ "التعليم" و"الصحة" فشهدتا ثباتاً في تضخم أسعارها مقارنةً بالربع الرابع من عام 2020.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

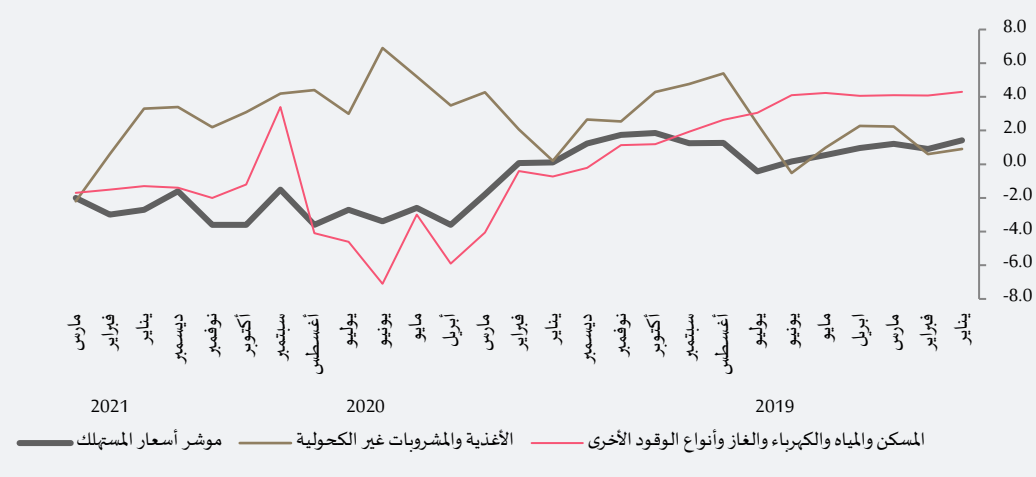

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

استناداً إلى البيانات الصادرة من مصرف البحرين المركزي، بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة حوالي 10.6 مليار دينار بنهاية الربع الأول من العام 2021، بنمو قدره 4.3% على أساس سنوي وبنسبة 1.4% على أساس فصلي. كما شهدت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأفراد ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 8.9% على أساس سنوي مشكلةً ما نسبته 46% من إجمالي القروض. أما بالنسبة لقيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال فقد بلغت 5.3 مليار دينار أي ما يعادل 50% من إجمالي القروض بنمو طفيف وقدره 0.2% على أساس سنوي وانخفاضاً بنسبة 0.8% على أساس فصلي. وتعكس الزيادات النسبية التطور في الاتجاهات الإقليمية للقروض العقارية كمحرك مهم لنمو القروض الشخصية.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

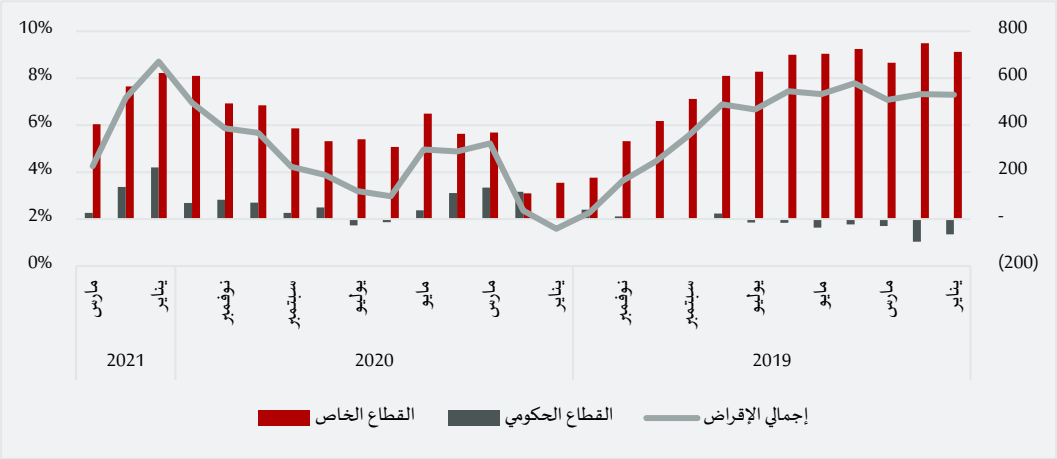

المصدر: مصرف البحرين المركزي

مع استمرار الظروف العالمية الراهنة، استمرت قيمة الودائع المصرفية لغير البنوك بالانخفاض بنسبة 4.6% في نهاية الربع الأول على أساس سنوي لتصل إلى 16.6 مليار دينار، وبنسبة بنسبة 1.7% على أساس فصلي. بينما شهدت الودائع من غير المصارف بالدينار البحريني ارتفاعاً بنسبة سنوية وقدرها 7.9% وبنسبة فصلية بلغت 1.3%.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

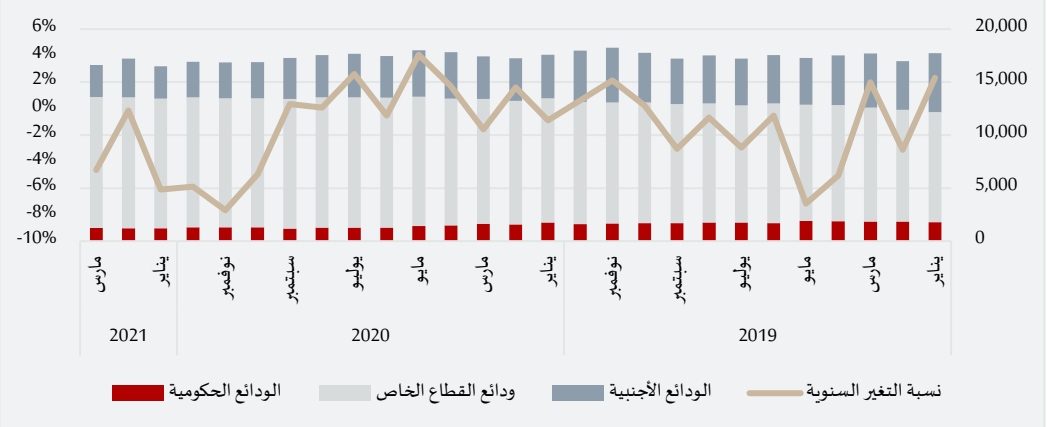

المصدر: مصرف البحرين المركزي

واستمر متوسط سعر الفائدة في الانخفاض تماشياً مع التغيرات العالمية وقرارات مصرف البحرين المركزي بخفض أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف لمصارف التجزئة، حيث استقر متوسط معدل سعر الفائدة على القروض التجارية عند 1.9 % في شهر مارس 2021، بانخفاض قدره 54.6% مقارنة بالسنة الماضية، وارتفع متوسط سعر الفائدة للقروض الشخصية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.8% ليصل إلى 4.8% في مارس 2021.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

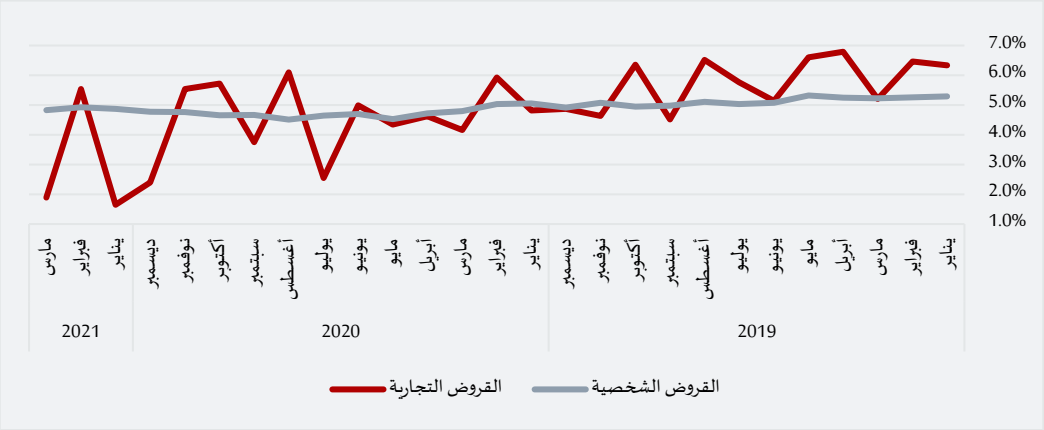

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

أقفل مؤشر البحرين لجميع الأسهم في نهاية الربع الأول من العام 2021 عند مستوى 1,458.03 نقطة، حين بلغت القيمة السوقية حوالي 9.08 مليار دينار مسجلة ارتفاعاً بنسبة 6.8% مقارنةً بالربع الأول من العام الماضي. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 60.4 مليون دينار مسجلةً بذلك انخفاضاً سنوياً بنسبة 5.1%، بينما بلغ حجم الأسهم المتداولة 323.1 مليون سهم مسجلاً بذلك ارتفاعاً في حجم التداول بنسبة 11.1%. أما عدد الصفقات فقد ارتفع بنسبة 6.9%. ومثلت معاملات قطاع الخدمات حوالي 38.1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة و25.0% من إجمالي حجم الأسهم المتداولة حتى 31 مارس 2021. كما شكّل المستثمرين البحرينيين 77.7% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، بينما استحوذ المستثمرين غير البحرينيين على 22.3%.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

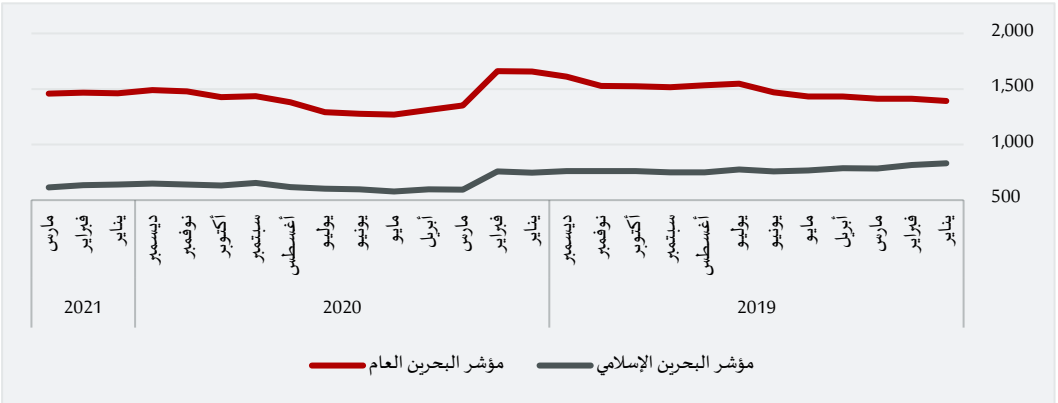

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
6 يناير 2021	Treasury Bills No. 1842	70	91	2.20	99.446	130
7 يناير 2021	Sukuk Al Ijarah No. 185	26	182	2.58	-	477
13 يناير 2021	Sukuk Al Salam No. 237	43	91	2.20	-	351
20 يناير 2021	Treasury Bills No. 1843	70	91	2.17	99.449	212
27 يناير 2021	Treasury Bills No. 1844	70	91	2.12	99.468	262
31 يناير 2021	Treasury Bills No. 1845	35	182	2.35	98.824	491
3 فبراير 2021	Treasury Bills No. 1846	70	91	2.04	99.487	255
4 فبراير 2021	Sukuk Al Ijarah No. 186	26	182	2.35	-	1065
10 فبراير 2021	Treasury Bills No. 1847	70	91	1.98	99.503	204
17 فبراير 2021	Sukuk Al Salam No. 238	43	91	2.00	-	687
24 فبراير 2021	Treasury Bills No. 1848	70	91	1.80	99.547	287
28 فبراير 2021	Treasury Bills No. 1849	35	182	1.69	99.152	512
3 مارس 2021	Treasury Bills No. 1850	70	91	1.44	99.637	301
10 مارس 2021	Treasury Bills No. 1851	70	91	1.30	99.672	193
11 مارس 2021	Sukuk Al Ijarah No. 187	26	182	1.69	-	870
17 مارس 2021	Sukuk Al Salam No. 238	43	91	1.44	-	686
24 مارس 2021	Treasury Bills No. 1852	70	91	1.22	99.694	209
25 مارس 2021	Treasury Bills No. 79	100	365	1.55	98.454	457
28 مارس 2021	Treasury Bills No. 1853	35	182	1.29	99.352	305
29 مارس 2021	Treasury Bills No. 1854	70	91	1.11	99.721	103

سوق العمل

عكست البيانات الأولية للربع الأول من عام 2021 للعاملين المسجلين لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي استقرار سوق العمل خلال الربع، حيث استقرت أعداد البحرينيين العاملين في القطاع العام عند حوالي 48.7 ألف عامل بحريني، واستقر متوسط راتبهم الشهري عند حوالي 825 دينار (لم يتجاوز التغيير نسبة 0.1% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام الماضي)، وفيما تراجعت أعداد البحرينيين العاملين في القطاع الخاص بنسبة طفيفة بلغت 0.2% لتصل إلى حوالي 94 ألف عامل بحريني، ارتفع متوسط راتبهم الشهري بنسبة 1.7% ليصل إلى 770 دينار. في المقابل ارتفع عدد العاملين غير البحرينيين بنسبة 0.6% كما ارتفع متوسط أجرهم الشهري بنسبة 1.6% ليبلغ 262 دينار.

التغيير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)

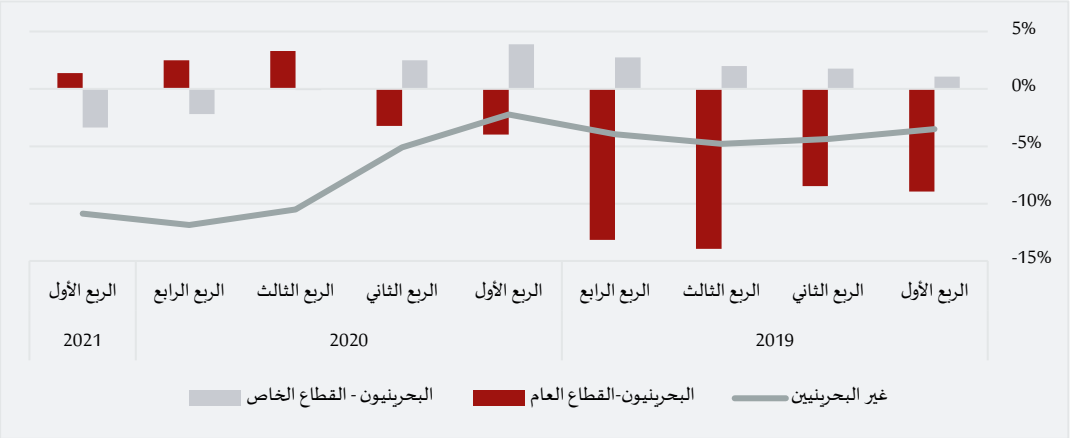

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- حلت مملكة البحرين في المرتبة الأولى عربياً في تقرير السعادة العالمي 2021 الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) وشركاء آخرون، حيث تقدمت بواقع 18 مرتبة لتحل في المرتبة 22 عالمياً بين 149 دولة. ويقيس التقرير مدى سعادة مواطني الدول بناءً على نتائج استطلاع غالوب العالمي. وقد حققت المملكة تحسناً في عدد من المجالات منها متوسط العمر المتوقع بصحة كاملة.

- سجلت مملكة البحرين 0.632 نقطة من أصل 1 ضمن التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، لتحتل المرتبة الثانية بين دول مجلس التعاون الخليجي. ويقيس التقرير التقدم الذي أحرزته 156 دولة في مجال التكافؤ بين الجنسين من حيث أربع محاور رئيسية وهي: المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة، والتحصيل العلمي، والصحة، والتمكين السياسي. واحتلت المملكة المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ومؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم العالي حيث حققت التكافؤ الكامل في كلا المؤشرين، كما حققت المركز الأول خليجياً والثاني عربياً في مجال المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة.

- احتلت مملكة البحرين المرتبة 12 عالمياً كأفضل وجهة للوافدين من بين 59 دولة، والمرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفق استطلاع الوافدين 2021 الصادر عن مؤسسة إنترنيشن. ويقيم الاستطلاع حياة الوافدين في الخارج وفق 37 مؤشراً ضمن خمس مجالات، وتصدرت مملكة البحرين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤشرات والمجالات التالية: سهولة الاستقرار، وعدم الإحساس بالغربة، وإقامة الصداقات، والعمل في الخارج، والعمل والترفيه، والتمويل الشخصي.

- احتلت مملكة البحرين المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى مستوى دول الخليج في مؤشر درابر للابتكار 2021 الصادر عن معهد درابر هيرو للأبحاث. ويقيس المؤشر بيئة ريادة الأعمال في 228 دولة وإقليم ويسعى إلى توفير بيانات حول الابتكار ضمن مجالات ريادة الأعمال ورأس المال الاستثماري في الدول. وعلى الصعيد العالمي احتلت مملكة البحرين المرتبة 22، حيث سجلت نتيجة كاملة في قوة رأس المال الاستثماري، ونتيجة 78.7/100 في البيئة التنظيمية.

- يقيم مؤشر تحول الطاقة 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 115 دولة بناءً على أداء نظام الطاقة لديها، بالإضافة إلى استعدادها للانتقال الى مستقبل طاقة آمن ومستدام وموثوق. وسجلت مملكة البحرين 48.3 نقطة في المؤشر، مسجلةً تحسناً بواقع 0.2 نقطة. كما حققت المملكة أداءً أفضل من المتوسط العالمي في مجالات رأس المال البشري ومشاركة المستهلكين، وبيئة الأعمال المبتكرة والبنية التحتية.

- تصدرت مدينة المنامة مؤشر ايرنيك الدولي لـ 150 مدينة 2020 (AIRNIC's Global 150 Cities Index) للسنة الثالثة على التوالي. ويقيس المؤشر مستويات الرواتب المحلية ومعدلات الضرائب وتكاليف المعيشة وظروفها والذي يعكس مدى جاذبية كل مدينة للعيش فيها. وحلت مملكة البحرين في التصنيف 68 عالمياً من أصل 150 مدينة في تصنيف الجاذبية الكلي ضمن المؤشر.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2021

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh